مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م١٥، ع١، ص ص ٣٧-٥٥ (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)

نمط العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

وديع أحمد فاضل كابلي
أستاذ مشارك
قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٢٠/١٠/٢٤هـ وقبل للنشر في ١٤٢١/١١/١٩هـ)

المستخلص: إن المشكلة الأساسية التي تسعى هذه الورقة لإبرازها وتجسيدها هي أن العلاقات التجارية القوية والمتميزة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي تتم في نطاق نمط غير متكافئ وغير متوازن تفضي في التحليل النهائي إلى اتجاه معدل التبادل التجاري لغير صالح المجموعة الأولى، وفي صالح المجموعة الثانية .

يؤكد ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تتعامل تجاريا مع الدول الأخرى، ومنها الدول الخليجية، من منطلق قوة تفاوضية مؤثرة استنادًا إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة التي حققتها هذه الدول خلال الأربعين سنة الماضية، وباعتبارها أعلى مستويات ومراحل التكامل الاقتصادي المنشود. أما الدول الخليجية بصفة عامة فلا تمتلك هذه القوة التفاوضية بسبب غياب التكتل الاقتصادي الفعال، وذلك على الرغم من مرور عشرين عامًا على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

وينحصر الهدف الأساسي لهذه الورقة في محاولة التوصل إلى حلول مناسبة للمشكلة التي سبق تشخيصها، والتأكد من صحة الفروض الأساسية التي وضعها الباحث بهدف استشراف مستقبل العلاقات التجارية الخليجية الأوروبية في إطار متكافئ ومتوازن في نطاق تكتل اقتصادي خليجي فعال .

وتحقيقًا لتلك الأهداف تستعرض هذه الورقة حركة التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي، للتعرف على طبيعة اتجاهات معدل التبادل الدولي بينهما ومحصلته النهائية متمثلة في موقف الميزان التجاري بين الطرفين خلال فترة الدراسة مع إبراز الآثار الاقتصادية للتكتل الاقتصادي الأوروبي على دول المجلس، وكذلك الآثار المتوقعة لانضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية . أما عن منهج البحث فقد اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في تشخيص المشكلة وتأصيل أسبابها الحقيقية

سواءً على المستوى الدولي أو على مستوى الدول الخليجية بالمجلس . كذلك حاول الباحث بناء نموذج رياضي لاستبيان طبيعة دالة التبادل التجاري وتقديرها، وذلك استنادًا إلى إحصاءات التجارة الخارجية بين دول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٦م .

والمرجح أن هذه المشكلة سوف تزداد تعقيدًا، على ضوء التحول غير المسبوق في النظام الاقتصادي العالمي، بانضمام معظم دول العالم إلى "منظمة التجارة العالمية" عقب الانتهاء من تطوير الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" لتشمل تحرير الخدمات بجانب تحرير السلع.

ومن شأن هذه التطورات أن تصبح المنافسة على الأسواق بين الدول أكثر حدة، وأن يكون البقاء للأقوى الذي يمكنه أن ينتج ويصدر بأعلى جودة وأدنى تكلفة ممكنة، وفي التوقيت المناسب للمستورد. وذلك هو التحدي الحقيقي المنتظر .

المقدمة

أولا : الهدف من البحث ومنهجه

ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي[١] بعلاقات تجارية قوية مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك استنادًا إلى ما يتمتع به كل منهما من ميزة نسبية في مجال الإنتاج والتصدير، فضلا عن اختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية في كل منهما .

فمن ناحية، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بميزة نسبية في إنتاج وتصدير النفط ومشتقاته، في حين تتمتع دول المجموعة الأوروبية بميزة نسبية في استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة لإنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمالية بالجودة العالية والتكلفة المنخفضة نسبيًا .

ومن ناحية أخرى، يتسم الهيكل الاقتصادي لدول المجلس بعدم التنوع الإنتاجي، حيث يرتكز على قطاع رئيسي، هو قطاع النفط ومشتقاته، في تلبية احتياجات سكانها، الأمر الذي يتطلب استيراد جميع أو معظم هذه الاحتياجات من الخارج، بينما تتمتع دول الاتحاد الأوروبي بالتنوع في قطاعاتها الإنتاجية والتي تعمل بكفاءة عالية في إنتاج احتياجات الأسواق الخارجية، ومع ذلك تضطر هذه الدول إلى استيراد بعض الموارد الطبيعية النادرة بها مثل النفط، وخاصة من دول الخليج .

وتكمن المشكلة الأساسية التي تسعى هذه الورقة لإبرازها، في أن هذه العلاقات التجارية القوية والمتميزة بين دول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي تتم في نطاق أطر غير متكافئة وغير متوازنة تفضي في التحليل النهائي إلى اتجاه معدل التبادل التجاري لغير صالح الأولى، وفي صالح الثانية .

---

(١) يضم مجلس التعاون الخليجي كلا من المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، وعمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة .

يؤكد ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تتعامل تجاريا مع الدول الخليجية من منطلق قوة تفاوضية مؤثرة استنادًا إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة التي حققتها هذه الدول، باعتبارها أعلى مستويات ومراحل التكامل الاقتصادي المنشود . أما الدول العربية بصفة عامة فلا تملك هذه القوة التفاوضية بسبب غياب التكتل الاقتصادي العربي، وذلك على الرغم من الانتشار الواسع النطاق لظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية في عالمنا المعاصر .

والمرجح أن هذه المشكلة سوف تزداد تعقيدا، على ضوء التحول غير المسبوق في النظام الاقتصادي العالمي، بانضمام دول العالم إلى "منظمة التجارة العالمية" عقب الانتهاء من تطوير الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" لتشمل تحرير الخدمات بجانب تحرير السلع .

ومن شأن هذه التطورات أن تجعل المنافسة على الأسواق بين الدول أكثر حدة، ولن يكون البقاء إلا للأفضل الذي يمكنه أن ينتج ويصدر بأعلى جودة وأدنى تكلفة ممكنة .

وينحصر الهدف الرئيسي لهذه الورقة في محاولة التوصل إلى حلول مناسبة للمشكلة التي سبق تشخيصها، والتأكد من صحة الفروض الأساسية التي وضعها الباحث بهدف استشراف مستقبل العلاقات التجارية الخليجية الأوروبية في إطار متكافئ ومتوازن .

وتحقيقًا لذلك تستعرض هذه الورقة حركة التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي، للتعرف على طبيعة اتجاهات معدل التبادل الدولي بينهما ومحصلته النهائية متمثلة في موقف الميزان التجاري بين الطرفين خلال فترة الدراسة .مع إبراز الآثار الاقتصادية للتكتل الاقتصادي الأوروبي على دول المجلس، وكذلك الآثار المتوقعة لانضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية.

أما عن منهج البحث فقد اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في تشخيص المشكلة وتأصيل أسبابها الحقيقية سواءً على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي أو على مستوى الدول الخليجية بالمجلس .

كذلك حاول الباحث بناء نموذج رياضي لاستبيان طبيعة دالة التبادل التجاري وتقديرها، وذلك استنادًا إلى إحصاءات التجارة الخارجية بين دول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٦.

ثانيا : الفروض الأساسية للبحث

١ ـ إن الدول الصناعية بصفة عامة، ودول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، تمثل السوق الرئيسي للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على حصيلة صادراتها، خاصة النفطية منها، في تنمية اقتصادياتها وإشباع احتياجات سكانها .

٢ ـ إن هناك علاقة طردية مباشرة بين تزايد اعتماد دول المجلس على أسواق الدول الصناعية – وخاصة الاتحاد الأوروبي – ودرجة تأثر اقتصاديات الأولى بالتقلبات والأزمات التي تواجه اقتصاديات الثانية .

٣ ـ إن العلاقات التجارية الدولية الراهنة بين دول الاتحاد الأوروبي، ودول المجلس، تتجه لصالح الأولى على حساب الثانية .

٤ ـ إن التخصص الدولي بين المجموعتين يقوم على نظرية المزايا النسبية لكل مجموعة .

ثالثًا : أدبيات البحث

يحظى موضوع التكتلات الاقتصادية باهتمام متزايد من جانب الكتاب والباحثين، سواءًا على مستوى الفكر أو على مستوى التجربة.

أ ـ فمن ناحية تركز الاهتمام –على مستوى الفكر– على المزايا والآثار المختلفة التي تنتج عن انضمام مجموعه من الدول إلى التكتل الاقتصادي بأشكاله ومراحله المتعددة، وما تتطلبه كل مرحلة من إجراءات وسياسات . وفى هذا الإطار تأتى أهمية الإشارة إلى مفهوم وأشكال وأهمية التكامل الاقتصادي للخروج من دراسة الظاهرة التكاملية ومبرراتها، إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تعظم منافع دول الخليج في مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي .

ورغم تعدد تعاريف التكامل الاقتصادي، تبعا لتعدد وجهات النظر المختلفة، إلا أن جميع هذه التعريفات تعبر في التحليل النهائي، عن الأهداف التي تعمل على تحقيقها الدول والشعوب لتحقيق معدلات أفضل من التنمية الشاملة والمستمرة لرفع مستويات المعيشة وتعظيم قدرتها على تأمين مستقبلها في ظل كافة التحولات والتغيرات العالمية. كذلك تتعدد أشكال التكامل ومراحله، وتتمتع كل مرحلة منها بخصائص متميزة . وتبدأ هذه المراحل باتفاقيات التجارة التفضيلية[٢]، ثم

(٢) Preferential Trade Agreements.

منطقة التجارة الحرة[٣] ثم الاتحاد الجمركي[٤]، والسوق المشتركة[٥]، فالاتحاد الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية باعتبارها أعلى درجات التكامل الاقتصادي[٦] .

ومن حيث الآثار التي تترتب على التكتل الاقتصادي فهي متعددة أيضا سواءًا على مستوى الدول الأعضاء أو على مستوى الدول الأخرى، فهناك الآثار الإنشائية على التجارة[٧]، وهناك الآثار التحويلية في التجارة[٨]، وهناك الآثار التوزيعية للتكتل الاقتصادي على عوائد عناصر الإنتاج ومن ثم على نمط توزيع الدخل، سواءًا على المستوى الوطني لكل من الدول الأعضاء أو على مستوى الشركاء التجاريين من الدول الأخرى خارج التكتل .

وبصفة عامة يمكن القول بأنه كلما كانت الآثار الإنشائية أقوى من الآثار التحويلية للتجارة، فإن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى توزيع أفضل للموارد، سواءًا على مستوى الدول الأعضاء، أو على مستوى الاقتصاد الدولي في مجموعه، والعكس صحيح .

وهكذا تنعكس آثار التكتل الاقتصادي على كل من الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وحجم السوق وكفاءة تخصيص الموارد المادية والبشرية ودرجة الندرة النسبية لهذه الموارد في الدول الأعضاء وكذلك في الدول الأخرى خارج نطاق التكتل الاقتصادي، وذلك مع اختلاف درجة وطبيعة تلك الآثار باختلاف الأشكال المتعددة للتكتل ومراحله.

ب ـ وعلى مستوى التجربة–تعتبر التكتلات الاقتصادية الدولية الواسعة الانتشار محصلة التحولات والتغيرات المتلاحقة التي شهدها العالم سياسيًا واقتصاديًا وانعكست آثارها على اقتصاديات الدول النامية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي .

ولا عجب أن أطلق على منتصف القرن العشرين "عصر التكتلات الاقتصادية"، عصر طابعه العام التكامل الاقتصادي. وهكذا يزخر التاريخ الاقتصادي بالعديد من تجارب الدول في

---

(٣) Free Trade Area.

(٤) Customs Union.

(٥) Common Market.

(٦) Economic Union.

(٧) Trade Creation . (وبمقتضاها يتم التحول من مصدر للمنتجات مرتفع التكلفة إلى مصدر لها منخفض التكلفة داخل التكتل الاقتصادي).

(٨) Trade Diversion. (وبموجبها يتم التحول من مصدر للمنتجات منخفض التكلفة إلى مصدر آخر مرتفع التكلفة).

تحقيق هذا التكامل . ولعل في مقدمة هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي، وتكتل دول "النافتا "(NAFTA)، وتكتل دول"الافتا" (EFTA)، وتكتل دول "الآبيك" (APEC)، فضلا عن اتساع نطاق التكتل الاقتصادي لدول النمور الآسيوية، وغيرها من التجارب(٩).

كما أوضح بشارة خضر في كتابه عن "أوروبا وبلدان الخليج العربية" أن العلاقات التجارية بين المجموعة الأوروبية ودول الخليج العربية قد تطورت كثيرًا بعد إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١م، ويوضح أن بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة قد شهدت ازديادًا في مداخيلها النفطية بنسبة ٧٠٪ عام ١٩٩٠م، مما حقق لها فائضًا في ميزان مدفوعاتها مقداره ١٠ مليارات دولار للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٢م، إلا أن هذا الفائض تحول إلى عجز مقداره ١٦ مليارًا عام ١٩٩١م بسبب حرب تحرير الكويت، التي اتسمت بزيادة الاستيراد من المجموعة الأوروبية(١٠).

وتخلص معظم الدراسات التي أجرتها جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي إلى أن العلاقات التجارية بين المجموعتين غير متعادلة، وتحتاج إلى دراسات متعددة لإيجاد حلول عملية لهذا الخلل في العلاقات التجارية في المدى الطويل لتحقيق نوع من التعادل وعدم الاختلال الحادث الآن في تلك العلاقات .

١ - حركة التجارة الخارجية الخليجية-الأوروبية

يوضح الجدول رقم (١) الصادرات الخليجية إلى دول الاتحاد الأوروبي، وواردات المجلس منها، وموقف الميزان التجاري بين الجانبين، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٦.

---

(٩) ومع ذلك نجد أن تحديد إمكانية تحقيق آثار إيجابية أو سلبية من قيام التكتل الاقتصادي يمتد أيضا لمعرفة الفرق بين مفهوم "التجارة بين الصناعات" Inter-Industry Trade ومفهوم "التجارة داخل الصناعات" Intra-Industry Trade. وينصرف المفهوم الأول إلى تبادل الإنتاج لصناعة معينة مع إنتاج صناعة أخرى مختلفة، في حين ينصب المفهوم الثاني على تبادل منتجات صناعة معينة مع منتجات صناعة مثيلة لها في الخارج . ومن المتوقع أن ترتفع نسبة التجارة داخل الصناعات بين الدول ذات مستويات الدخول المرتفعة والتي تتشابه فيها عناصر الإنتاج وتنخفض بها التعريفات الجمركية وتكلفة النقل أيضا .

(١٠) راجع : **بشارة خضر**، *"أوروبا وبلدان الخليج العربية، الشركاء الأباعد"* مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ١٩٩٥ .

جدول رقم (١)
حركة التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي
(القيمة بالمليون دولار)

السنة	صادرات دول المجلس للاتحاد الأوروبي	النسبة (٪)	واردات دول المجلس من الاتحاد الأوروبي	النسبة (٪)	الميزان التجاري
1985	11905.2	18.0	16303.5	37.0	4398.3-
1986	10510.0	22.0	14377.6	38.0	3867.1-
1987	10091.6	18.0	14040.6	36.0	3949.0-
1988	9395.7	17.0	14842.2	34.0	5446.5-
1989	10648.2	15.0	15169.4	34.0	4521.2-
1990	12740.0	14.8	18464.9	38.0	5724.9-
1991	12784.3	15.6	20534.0	35.1	7749.7-
1992	14281.5	17.5	24131.6	34.7	9850.1-
1993	11946.7	14.5	22934.1	32.6	10987.4-
1994	11730.5	14.0	21160.5	34.0	9430.0-
1995	12414.7	13.4	26166.1	35.8	13751.4-
1996	13059.3	12.9	29135.4	34.8	16076.1-
المتوسط		16.1		35.3	

المصدر: النشرة الاقتصادية–العدد**١٢**، عام ١٩٩٧، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمانة العامة).

أولاً : الصادرات الخليجية إلى دول الاتحاد الأوروبي

من الجدول رقم (١) يتبين ما يلي :

١ ـ اتجهت قيمة هذه الصادرات نحو الانخفاض خلال الفترة من ١٩٨٥–١٩٨٨، من نحو١٢ بليون دولار أمريكي إلى حوالي ٩ بلايين دولار، ثم اتجهت نحو الزيادة خلال الفترة من ١٩٨٩–١٩٩١، من نحو ١٠,٧ بليون دولار حتى بلغت أقصى قيمة لها وهي ١٤,٣ بليون دولار، وبعد ذلك عادت قيمة الصادرات للاتجاه النزولي خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ حيث بلغت نحو ١٢ بليون دولار ونحو ١١,٧ بليون دولار على التوالي، ثم عادت مرة أخرى للاتجاه الصعودي خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ حيث بلغت نحو ١٢,٤ بليون دولار ونحو ١٣ بليون دولار على التوالي .

٢ ـ من الواضح أن السبب الرئيسي وراء تلك الزيادة أو النقصان هو الارتفاع أو الانخفاض الذي حدث في أسعار البترول خلال نفس الفترة، مما أدى إلى ارتفاع وانخفاض العائدات البترولية لدول الخليج (الجدول رقم (١)).

٣ ـ تستوعب دول الاتحاد الأوروبي نسبة كبيرة من إجمالي صادرات دول المجلس بلغت في المتوسط نحو ١٦٪ منها، ووصلت هذه النسبة أقصاها عام ١٩٨٦ عندما بلغت ٢٢٪ من إجمالي تلك الصادرات .

ثانيًا : الواردات الخليجية من دول الاتحاد الأوروبي

يتبين من الجدول رقم (١) ما يلي :

(١) حققت الواردات الخليجية من دول الاتحاد الأوروبي طفرةً كبيرةً خلال فترة الدراسة حيث قفزت من نحو ١٦,٣ بليون دولار عام ١٩٨٥ إلى نحو ٢٩ بليون عام ١٩٩٦، ولم يكن هذا الاتجاه الصعودي منتظما حيث بلغت هذه الواردات أدنى مستوى لها عام ١٩٨٧ عندما وصلت إلى نحو ١٤ بليون دولار .

(٢) يظهر أيضا من ذلك أن الأزمة البترولية التي مرت بها دول الخليج خلال عامي ١٩٨٥و١٩٨٦ كان لها علاقة مباشرة بذلك الانخفاض في الواردات .

(٣) تزايد اعتماد دول مجلس التعاون على أسواق دول الاتحاد الأوروبي في مجال الواردات، فلا تزال دول الاتحاد الأوروبي تحتل مكان الصدارة كأكبر مصدر لدول المجلس حيث بلغت نسبة وارداتها منها أكثر من ٣٥٪ في المتوسط من إجمالي الواردات الخليجية خلال فترة الدراسة .

ثالثًا : الميزان التجاري المجمع للدول الخليجية مع دول الاتحاد الأوروبي

يعكس الميزان التجاري لأي دولة المحصلة النهائية للفرق بين قيمة صادراتها السلعية للدول الأخرى ووارداتها منها . ومن الجدول رقم (١) تبرز الملاحظات التالية :

(١) إن الميزان التجاري لدول المجلس قد حقق عجزًا طوال فترة الدراسة كلها وبلا استثناء في علاقته التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي، بل إن هذا العجز قد ارتفع من نحو ٤,٤ بلايين دولار عام ١٩٨٥ إلى أكثر من ١٦ بليونا عام ١٩٩٦. ولم يأخذ العجز في الميزان التجاري الخليجي اتجاهًا منتظمًا بل اتسم بالتقلبات صعودًا وهبوطًا خلال فترة الدراسة .

(٢) إن استمرار العجز وتزايده خلال فترة الدراسة إنما يعكس حقيقة جوهرية مؤداها عدم توازن العلاقات التجارية بين الدول الخليجية ودول الاتحاد الأوروبي .

(٣) زيادة اعتماد دول مجلس التعاون على أسواق دول الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يزيد من درجة تأثر اقتصاديات الأولى بالتقلبات والأزمات التي تطرأ على اقتصاديات الثانية[١١] .

---

(١١) يؤكد ذلك ما حققته الأسهم من خسائر في انهيار الاثنين الأسود (١٩٨٧/١٠/١٩) تزيد قيمتها عن ٥٠٠ بليون دولار، قدر نصيب الدول العربية من هذه الخسائر بنحو٦٠ بليون دولار (انظر : **فتحي الخضراوي** – نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود، *مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة الكويت، م**١٦**، ع**٣**، خريف ١٩٨٨، ص١٧). يضاف إلى ذلك ما تحملته الدول العربية من خسائر ضخمة بسبب انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي في أواخر عام ١٩٩١ .

٢ - دالة التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

أولا : بناء النموذج الرياضي وتقدير الدالة

يتألف النموذج من متغيرين؛ أولهما متغير تابع، ويتمثل في تطور واردات وصادرات دول مجلس التعاون الخليجي من وإلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك الميزان التجاري المجمع بين الطرفين .

وثانيهما متغير مستقل ويتمثل في عنصر الزمن، بجانب محصلة العلاقة بين الصادرات كمتغير تابع، والواردات كمتغير مستقل بين الطرفين . ويعتمد النموذج على بيانات التبادل التجاري المتاحة خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٦م .

وقد تم تحديد النموذج على أساس أن معامل الارتباط الذاتي هو: ٠,٥٩١ بالنسبة للصادرات، و٠,٨٩١ بالنسبة للواردات، هذا يعني أن كل هذه المتغيرات تعتمد على عنصر الزمن، الأمر الذي يتيح لنا استخدام أسلوب السلاسل الزمنية للحصول على التوقعات المطلوبة .

ونظرًا لأن الزيادة السنوية في هذه المتغيرات تأخذ شكلا بسيطًا، فإنه قد تم استخدام معادلات خطية من الدرجة الأولى في تقدير الاتجاه .

وبناءً على ذلك يمكن تقدير شكل دالة التبادل التجاري بين الطرفين بالمعادلة التالية:

ص = ا + ب س

حيث إن : ص = المتغير التابع المشار إليه .

أ = تقدير مقطع الحد الثابت .

ب = تقدير معامل المتغير المستقل س .

س = المتغير المستقل المشار إليه .

تقدير النموذج

أ - شكل المعادلات

يمكن التعبير عن متغيرات النموذج في شكل المعادلات التالية :

المعادلة الأولى : ص هـ ١ = ١٠٣١٤,٠٨٣+٢٢٧,٣٠٤ س هـ

(وتعبر عن قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي) .

المعادلة الثانية : ص هـ ٢ = ١١٤٤١,٩٣+١٢٨١,٤٩ س هـ

(وتعبر عن قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي) .

المعادلة الثالثة : ص هـ ٣ = - ١١٢٧٠,٩ -١٠٥٤,١٨ س هـ

(وتشير إلى الميزان التجاري المجمع لدول مجلس التعاون الخليجي) .

المعادلة الرابعة : ص هـ ٤ = ١٢٨١٥,٨٥+٢,٧٦ س هـ

(وتشير إلى العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات) .

وجميع هذه المعادلات هي معادلات انحدار من الدرجة الأولى وصورتها هي :

ص هـ = ا + ب س هـ

حيث إن : ص هـ ١ = التغير النسبي لقيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي في السنة هـ .

ص هـ ٢ = التغير النسبي لقيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي في السنة هـ .

ص هـ ٣ = التغير النسبي لقيمة الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في السنة هـ .

ص هـ ٤ = مركز المتغير (الصادرات أو الواردات حسب المعادلة) خلال فترة زمنية، وحيث هـ = (١،٢،٣،....١٢)

ب - معامل التحديد (R2)

يعني أن خط الانحدار يشرح ويفسر ويشير إلى وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بنسبة ٣٤٪، ٨٣٪، ٨٧٪ ، ٥٩٪ في المعادلات الأربعة المشار إليها على التوالي .

جـ - اختبار (T)

وهذا الاختبار يمثل أيضا أحد الوسائل لقياس درجة المعنوية .

$$\text{إذ إن } T = \frac{\text{١}}{\sqrt{\text{الانحراف المعياري}}}$$

ويلاحظ أنه كلما كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، كلما كانت هذه القيمة ذات معنوية عند ١٪ .

ثانيًا : أهم النتائج المستخلصة من النموذج

يلخص الجدول رقم (٢) الاتجاه الزمني العام لقيم صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي إلى ومن الاتحاد الأوروبي، وتقدير العلاقة بينهما خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٦م) .

جدول رقم (٢)

الاتجاه الزمني العام لقيمة صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي
إلى ومن دول الاتحاد الأوروبي والعلاقة بينهما خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٦)

رقم المعادلة	البيان	معادلات الانحدار	معدل النمو	R2	T	مستوى المعنوية
١	قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي	ص = ا + ب س ص هـ ١= ١٠٣١٤,٠٨٣+٢٢٧,٣٠٤س هـ (5.16)	1.9	0.34	2.27	0.01
٢	قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي	ص هـ٢=١١٤٤١,٩٣+١٢٨١,٤٩ س هـ (50.6)	6.5	0.83	7.11	0.01
٣	الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي	ص هـ ٣= -١١٢٧٠,٩-١٠٥٤,١٨ س هـ (66)	13.2	0.87	8.12	0.01
٤	العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات	ص هـ ٤ = ١٢٨١٥,٨٥+٢,٧٦ س هـ (14.3)	-	0.59	3.78	0.01

المصدر : حسبت هذه المعادلات من الجدول رقم (١) .

ومن الجدول المشار إليه يمكن استخلاص النتائج الأساسية التالية :

(١) إن الاتجاه الزمني العام لقيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي قد أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا، ومعنويا إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١ ويقدر معدل النمو السنوي لقيمة هذه الصادرات بنحو ١,٠٩٪ في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وقد تم التوصل لمعدل النمو من خلال الصادرات =٠,٧٧٪ والواردات = ٤,٨٤٪، والميزان التجاري = ٠,٨٠٪، أي أن هذه الصادرات سوف تتزايد بنحو ٢٢٧,٣ مليون دولار .

يشير معامل التحديد (R^2) إلى أن ٣٤٪ من التغيرات الحادثة في القيمة، ترجع إلى عامل الزمن، حيث إن الزمن هنا عامل مستقل، لأن معامل الارتباط الذاتي يحظى بالمعنوية لكل المتغيرات، وأن ٦٦٪ من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى غير مقيسة داخل الدالة[١٢].

(٢) إن الاتجاه الزمني العام لقيمة واردات دول المجلس من دول الاتحاد الأوروبي، قد أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١ ويقدر معدل النمو السنوي لقيمة الواردات نحو٦,٥٪ في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة، أي أن هذه الواردات سوف تتزايد بنحو ١٢٨١,٥ مليون دولار . ويشير معامل التحديد (R^2) إلى أن ٨٣٪ من التغيرات الحادثة في

(١٢) تتمثل العوامل الأخرى بالنسبة للصادرات في: الاكتشافات البترولية الجديدة، وفي حرب الخليج الثانية وفي مستوى أسعار البترول العالمية، وفي الاحتياجات الاستهلاكية للدول المصدرة، وفي التقدم التقني.

قيمة الواردات ترجع أيضا إلى عامل الزمن، وأن ١٧٪ منها ترجع إلى عوامل أخرى غير مقيسة(١٣).

(٣) أما الاتجاه الزمني العام للميزان التجاري المجمع لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد أخذ اتجاهًا عامًا متناقصًا ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١ ويقدر معدل النمو السنوي في المتوسط للعجز التجاري بنحو١٣,٢٪ أي أن العجز في الميزان التجاري سوف يتزايد بنحو١٠٥٤,٢ مليون دولار سنويا في المتوسط ويشير معامل التحديد(R^2) إلى أن ٨٧٪ من التغيرات الحادثة في الميزان التجاري ترجع إلى عامل الزمن، وأن ١٣٪ منها يرجع إلى عوامل أخري غير مقيسة .

(٤) إن العلاقة بين قيمتي صادرات دول المجلس وواردتها قد أخذت اتجاهًا متزايدًا ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١ وقد وصلت قيمة الصادرات في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة نحو ١١,٨ بليون دولار، وذلك بحد أدنى ٩,٤ بلايين عام ١٩٨٨، وبحد أعلى ١٣,١ بليونا عام ١٩٩٦، كما يتضح من الجدول رقم (١). أما واردات دول المجلس من دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغت نحو ١٩,٨ بليون دولار في المتوسط خلال نفس الفترة، بحد أدنى ١٤,٤ بليونا عام ١٩٨٦، وبحد أعلى ٢٩,١ بليونا عام ١٩٩٦ كما يتضح من الجدول رقم (١) .

(٥) وجود عجز في الميزان التجاري المجمع لدول مجلس التعاون الخليجي في علاقته بدول الاتحاد الأوروبي، بلغ في المتوسط نحو ٨ بلايين دولار خلال الفترة محل الدراسة كما يتضح من الجدول رقم (١) ويرجع ذلك بطبيعة الأحوال إلى زيادة قيمة واردات دول المجلس عن صادراتها .

(٦) من المتوقع أن يزداد العجز في الميزان التجاري لدول المجلس مستقبلا حيث يقدر بحوالي ٢٣,٣ بليون دولار عام ٢٠٠٥ ونحو ٢٨,٥ بليونا عام ٢٠١٠ . ذلك أن قيمة صادرات دول المجلس سوف تصل إلى نحو ١٥ بليونا عام ٢٠٠٥ ونحو ١٦,٢ بليونا عام ٢٠١٠ أما قيمة وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي فيتوقع أن تصل إلى نحو ٣٢ بليونا ونحو ٣٤.٤ بليونا خلال نفس الفترة على التوالي .

وقد تم التوصل لذلك باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية، أما الافتراضات المبنية عليها النتيجة، فهي افتراضات النموذج الأساسية .

---

(١٣) تتمثل العوامل الأخرى بالنسبة للواردات في: عدد السكان، وأذواق المستهلكين، وتغير مستوى الدخول الفردية، ومستوى التعليم، والوعي الصحي والثقافي، وأيضا التقدم التقني .

الخلاصة

إن هناك درجة كبيرة من الاعتمادية المتبادلة بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي في مجال تلبية احتياجات كل طرف منها .

ومع ذلك تشير الدراسات المتخصصة إلى أنه لا يمكن التسليم باستمرار تمتع دول المجلس بميزة نسبية في إنتاج وتصدير النفط، وذلك في ظل قابلية المصادر النفطية للنضوب بعد فترة زمنية معينة، وعلى ضوء المصادر البديلة للطاقة التي يتم اكتشافها من وقت لآخر. وعليه فلا مناص لدول مجلس التعاون الخليجي من البحث عن استراتيجية جديدة للتنمية الشاملة والمستدامة يتم في إطارها إيجاد مصادر متنوعة وجديدة للنشاط الاقتصادي تعتمد على القدرات الذاتية الدائمة للاقتصاد الخليجي تؤهله للانطلاق السريع والمتوازن خاصة في ظل التغييرات والتحولات المتلاحقة التي يشهدها العالم المعاصر وما تفرضه على الدول النامية من تحديات .

٣- مستقبل العلاقات التجارية الخليجية-الأوروبية

رأينا فيما تقدم كيف تتمتع الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي بمجموعة من المزايا والمنافع نتيجة السياسات التي تلغي جميع الحواجز الجمركية، والقيود الكمية التي تعوق حركة التبادل فيما بين تلك الدول . ولا شك أن تنفيذ مثل هذه السياسات داخل الاتحاد الأوروبي يؤثر على تجارة الدول الأخرى غير الأعضاء فيه، ومن بينها الدول النامية بصفة عامة والدول العربية والخليجية بصفة خاصة . غير أن تلك الآثار تختلف من حيث الدرجة باختلاف البيئة الاقتصادية لكل دولة ومدى قدرتها على المنافسة في السوق العالمية(١٤) .

ونظرًا لضعف قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على التفاوض والمساومة في مواجهة الطرف الأوروبي، تواجه هذه الدول مجموعة من الآثار السلبية الناجمة عن علاقاتها التجارية مع الجانب الأوروبي . ويتضح ذلك على ضوء المؤشرات التالية :

١ ـ إن القيود التي وضعتها الدول الأوروبية – سواءًا كانت جمركية أو كمية – على وارداتها من النفط العربي والخليجي أدت إلى اتجاه صادرات الدول العربية والخليجية من النفط لأوروبا الموحدة نحو الانخفاض، وذلك على الرغم من ارتفاع تكلفة استيراد النفط البديل للنفط

(١٤) ولذلك تحرص دول المجموعة الأوروبية على التأكيد دائما باستعدادها لمساعدة الدول غير الأعضاء بالتكتل الأوروبي على التخفيف من حدة الآثار السلبية التي تواجهها.

العربي والخليجي . ولعل ذلك يؤكد أن السياسة الحاكمة للعلاقات التجارية الأوروبية هي مصالح دول التكتل الأوروبي وليست معدلات النمو الاقتصادي المحددة لسياسة الاستيراد الخارجي بصفة عامة.

٢ ـ إن المعاملة التفضيلية التي نتجت عن اتفاقية التعاون الاقتصادي الخليجي الأوروبي قد بدأت تفقد مضمونها بعد أن فرضت المجموعة الأوروبية بعض القيود الكمية في تجارتها مع الدول العربية والخليجية، مثل شروط الوقاية، والسعر المرجعي، والقيود الطوعية والقيود الزمنية، وبعض القيود المتعلقة بقواعد المنشأ . وقد اتسع نطاق هذه القيود بعد أن فرضت المجموعة الأوروبية "ضريبة الكربون" على كل برميل مستورد من بترول الدول العربية عام ١٩٩٢. يضاف إلى ذلك السياسة التجارية الأوروبية المشتركة نحو المنتجات البتروكيماوية التي حققت الدول الخليجية فيها ميزة نسبية عالية وزادت قدرتها التنافسية في السوق العالمي، وتستهدف هذه السياسة الأوروبية الحد من قدرة المنتجات البتروكيماوية الخليجية على النمو والازدهار، وإعطاء الفرصة للمنتجات الأوروبية المماثلة للتنافس مع نظيرتها الخليجية .

٣ ـ تحاول الشركات دولية النشاط أن تستفيد من اتساع حجم السوق الأوروبي من خلال اتباع سياسة الاستثمار المباشر بدلا من التصدير، وذلك للحفاظ على مواقعها بهذه السوق. ولا تستطيع الدول العربية بصفة عامة اتباع مثل هذه السياسة نظرا لعدم وجود شركات دولية النشاط لديها سواءً من حيث الإنتاج أو من حيث التنظيم .

٤ ـ أدخلت المجموعة الأوروبية في سياستها التجارية مبدأ "المعاملة بالمثل" وهذا مخالف لما هو منصوص عليه في اتفاقيات التعاون بين الدول الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي من حيث مبدأ المعاملة التفضيلية، وهذا يشكك في نوايا الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي مستقبلا . فهذه الدول يمكنها أن تتشدد في تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ضد أي دولة أخرى خارج نطاق الاتحاد الأوروبي إذا اتخذت موقفا سياسيًا مختلفًا، أو إذا وصل منتجها إلى مستوى القدرة التنافسية للمنتج الأوروبي، الأمر الذي يضر بتجارة الدول العربية والخليجية بصفة خاصة، وبالتجارة الدولية بصفة عامة .

٥ ـ تلغي المجموعة الاقتصادية الأوروبية القيود الإدارية فيما بينها، بينما لا تزال هذه القيود باقيةً تجاه الأطراف غير الأعضاء، مما يصعب معه انتقال السلع من وإلى المجموعة الأوروبية مع

الدول العربية والخليجية . ومن هذه القيود قواعد المنشأ والاختلاف في المواصفات الفنية، وإجراءات الصحة والأمان وحماية البيئة .

٦ ـ تنعكس التطورات الاقتصادية السلبية للاقتصاد العربي على التجارة العربية والخليجية نظرًا لارتباط مشكلات التجارة الخارجية بمكونات الاقتصاد الكلي، يوضح ذلك ما يلي[١٥] :

أ ـ يتمتع التكتل الأوروبي بقاعدة صناعية ضخمة، وسوق واسعة، وعمالة ماهرة، وطلب متزايد، ومستوى معيشة مرتفع، مما يجعل السوق الأوروبية منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك على حساب الاستثمار في الدول العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة .

ب ـ إن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للدول العربية والخليجية، يجعله أكثر تأثرًا بالتطورات السلبية الناتجة عن توسيع نطاق السوق الأوروبية، وأقل قدرة على الاستفادة من الآثار الإيجابية لهذا التوسع .

جـ ـ إن السلع التصديرية الخليجية الأساسية لا تتحدد أسعارها في السوق الدولية طبقًا لقانون العرض والطلب كالمعتاد بالنسبة لأية سلعة أخرى، ولكن وفقًا لقوة مساومة الاحتكارات الدولية الرئيسية المنتجة أو المستهلكة لها، الأمر الذي يؤثر على عدم استقرار حصيلة تلك الصادرات أو الاعتماد على تقديراتها المستقبلية لأغراض التخطيط طويل الأجل .

يعتبر قانون "الميزة النسبية" هو الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه العلاقات التجارية الأوروبية الخليجية. ذلك أن ٩٠٪ تقريبًا من الصادرات العربية والخليجية تتمثل في سلع أولية، ونحو ٨٠٪ من وارداتها تتمثل في سلع صناعية إنتاجية واستهلاكية وغذائية وبالتالي لا تستند هذه السلع إلى اقتصاديات الحجم الكبير أو القدرة التنافسية وذلك بعكس التجارة بين المجموعة الأوروبية والدول الصناعية الأخرى، حيث يحكمها قانون الإنتاج الكبير والقدرة التنافسية وليست الميزة النسبية . ولذلك لا تستطيع الدول الخليجية أن تستفيد كثيرًا من الآثار الإيجابية لتحويل التجارة بل تتأثر كثيرًا بالانعكاسات السلبية الناجمة عن ذلك، على العكس من الدول الصناعية التي تستفيد من المكاسب الناتجة عن تحويل التجارة[١٦] .

---

(١٥) **معتصم سليمان**، العرب والنظام العالمي الجديد، *مجلة الشؤون العربية*، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة ، ع **٦٩** ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٣ .

(١٦) **معتصم سليمان**، المرجع السابق ص ١٢٤.

على ضوء ما سبق يمكن تصور مستقبل العلاقات التجارية الخليجية الأوروبية على ضوء بعض المحددات لطبيعة هذه العلاقات . وتتوقف هذه المحددات على مستوى التعريفات الجمركية التي تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضه تجاه الواردات من الدول غير الأعضاء فيه، وعلى نوعية السلع المستوردة منها، كما تتوقف تلك المحددات على نظام الجودة الذي تتبعه دول الاتحاد الأوروبي والذي يعني توفر مواصفات ومقاييس على درجة عالية من التقنية مما يجعل السلع المنتجة بالدول غير الأعضاء بالاتحاد في وضع تنافسي حاد، الأمر الذي يؤثر على مستقبل صادرات الدول العربية والخليجية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الإطار يمكن تصور مستقبل العلاقات التجارية الخليجية الأوروبية على النحو التالي:

١ ـ إن صادرات الدول العربية والخليجية لدول السوق الأوروبية الموحدة سوف تنخفض تدريجيا إذا لم تتوفر بها المواصفات المتعلقة بالجودة المطلوبة، الأمر الذي يتوقف على معرفة دول المجلس بهذه المواصفات واستعدادها الجاد لتطوير منتجاتها المصدرة لدول السوق الأوروبية .

٢ ـ من المتوقع أن تنخفض واردات دول الاتحاد الأوروبي من النفط العربي بصفة عامة والخليجي بصفة خاصة سواءًا بسبب ظهور مصادر نفطية أخرى أو نتيجة البحث عن مصادر بديلة للطاقة، أو سياسة الترشيد التي تتبعها دول الاتحاد في مجال استهلاك النفط في مختلف الأغراض .

٣ ـ يحرص الاتحاد الأوروبي على مساعدة دول شرق أوروبا في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية باعتبارها منفذًا حيويًا لصادراتها بما يتضمنه ذلك من حصول هذه الدول على معاملة خاصة وتفضيلية على حساب الدول العربية والخليجية .

٤ ـ تحاول دول الاتحاد الأوروبي وضع القيود أمام منتجات دول الخليج في مجال البتروكيماويات، مثل فرض "ضريبة الكربون" كما سبقت الإشارة . ويؤدي ذلك إلى لجوء دول مجلس التعاون الخليجي إلى البحث عن أسواق بديلة حتى تقلل من الخسائر الناجمة عن فقدها للأسواق الأوروبية الموحدة، وذلك على الرغم من قيام دول المجلس بتخفيض القيود الإدارية والتعريفات الجمركية على صادراتها من البتروكيماويات إلى دول الاتحاد الأوروبي .

٤ - نتائج البحث

بعد تحليل العلاقات التجارية الخليجية الأوروبية، واستخلاص الآثار المختلفة الناجمة عن التكتل الأوروبي على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، واستقراء اتجاهات دالة التبادل التجاري بين الطرفين، يمكن أن نخلص إلى النتائج الأساسية التالية :

أولا : ثبوت صحة وسلامة الفروض الأساسية التي وضعها الباحث في مقدمة هذه الورقة. فقد اتضح لنا أن دول الاتحاد الأوروبي تمثل سوقًا رئيسةً للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وأن اقتصاديات دول المجلس تتأثر سلبيًا بالتقلبات والأزمات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي، كما أن العلاقات التجارية بين الطرفين في إطارها الراهن، وفي غياب فعالية التكتل العربي المناظر، تتجه لغير صالح دول مجلس التعاون، ومن المتوقع أن تزداد سوءًا في المستقبل بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وانقضاء الفترة الانتقالية للدول النامية ومنها دول المجلس .

ثانيًا : أن معظم المكاسب الناجمة عن تحويل التجارة الخارجية سوف تتركز بين الدول الصناعية من ناحية ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، في حين أن معظم الخسائر سوف تكون من نصيب الدول النامية بما فيها الدول العربية والخليجية، وذلك في ظل سيطرة كل من الاتحاد الأوروبي، واليابان والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، والتجارة الدولية ومحاولة احتواء الدول النامية وتهميش اقتصادياتها تدريجيا .

ثالثًا : إنه في عصر الانفتاح والعولمة، وحرية التجارة، وسيطرة التكتلات الاقتصادية الدولية والتحول في النظام الاقتصادي من خلال منظمة التجارة العالمية WTO، واتجاهات الاقتصاد العالمي، يصبح التكتل الاقتصادي العربي مسألة بقاء من أجل إقامة علاقات تجارية واقتصادية متوازنة ومتكافئة بين الدول الخليجية من ناحية، والعالم الخارجي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، من ناحية أخرى، حتى يتسنى للدول الخليجية التمتع بالمزايا والمنافع الهائلة التي تترتب على تحقيق هدف التكامل الاقتصادي وزيادة قدرتها على التفاوض والمساومة مع مختلف الكيانات الكبيرة .

المراجع

الخضراوي، فتحي، "نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة الكويت، م**١٦**، ع**٣**، خريف ١٩٨٨ .

خضر، بشارة، *"أوروبا وبلدان الخليج العربية، الشركاء الأباعد"* ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ١٩٩٥ .

سليمان، معتصم، "العرب والنظام العالمي الجديد"، *مجلة الشئون العربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية*، القاهرة ع**٦٩**، عام ١٩٩٢ .

مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمانة العامة)، النشرة الاقتصادية، العدد**١٢**، عام ١٩٩٧ .

The Manner of Trade Relations between the EU and GCC Countries

WDEA A. F. KABLI
Associate Professor
Department of Economics
Faculty of Economics and Administration
King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT. The main problem this papers aims to manifest is the strong and special trade relationships between the Gulf Cooperation Council countries and the European Union countries, which occur in a non-matching and unbalanced fashion, leading in final analysis to the terms of trade being in favor of the second group rather than the first.

Assuring the above is that the EC countries deal in trade with other countries including the GCC with anti-influencing negotiation strength relying on the total economic unity they have achieved over the last forty years, and being in the highest standards of economic integration. However, Gulf nations in general lack this negotiation strength due to the absence of an effective economic integration, even though the GCC has been in effect for twenty years.

The goal of this paper narrows to attempting to find good solutions for the problem diagnosed above, and verifying the basic hypotheses placed by the researcher in order to facilitate the future of the Gulf-Europe trade in a matched and balanced manner with an effective economic union in the Gulf.

To reach this goal, this paper outlines the foreign trade actions between the GCC and EC, to learn the trends of the terms of trade between them and its final standing, shown in the status of the trade balance between these two sides over the period of study. In addition, the paper highlights the economic effects of the European economic unity of the GCC, and also the expected outcomes of the GCC countries joining the WTO. The researcher employed the deductive and inductive methods to assess the problem and find its true causes on the global scale and within the GCC. Additionally, the researcher attempted to build a mathematical model to observe and estimate the terms of trade function, based on foreign trade statistics of the EC and GCC between 1985 and 1996.

It is likely that this problem will increase in complexity in light of the unprecedented change in the global economic system, with most countries joining the "World Trade Organization" upon completion of development of the "General Agreement of Trade and Tariff' to include freedom of services as well as goods.

These developments will make the competition between countries on the market more severe, and survival will be only for the fittest who can produce and export at the highest quality and lowest possible cost in the right timing to the importer, and this is the real challenge that awaits.